عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

دور المؤسسات النسوية الفلسطينية في مواجهة العنف ضد المرأة الفلسطينية 1994-2014

هبة أسامة سعيد سمور

رسالة ماجستير

القدس – فلسطين

1437هـ/2016م

دور المؤسسات النسوية الفلسطينية في مواجهة العنف ضد المرأة الفلسطينية 1994-2014

إعداد:

هبة أسامة سعيد سمور

بكالوريوس تربية إسلامية من جامعة القدس المفتوحة/ فلسطين

المشرف الرئيس: الدكتور أحمد أبو دية

مكتبة جامعة القدس

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات نيل درجة الماجستير في برنامج الدراسات العربية من معهد الدراسات الإقليمية

1437هـ-2016 م

جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

معهد الدراسات الاقليمية / دراسات عربية

إجازة الرسالة

دور المؤسسات النسوية الفلسطينية في مواجهة العنف ضد المرأة الفلسطينية 1994-2014

اسم الطالبة: هبة أسامة سعيد سمور

الرقم الجامعي: 21210112

المشرف: الدكتور أحمد أبو دية

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 2016/5/15م من لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

1. رئيس لجنة المناقشة	د. أحمد أبو دية	التوقيع:.....
2. ممتحن داخلي	د. فدوى اللبدي	التوقيع:.....
3. ممتحن خارجي	د. مراد شاهين	التوقيع:.....

القدس – فلسطين

1437 هـ – 2016 م

الإهداء

- إلى كل إنسان ارتبطت روحه بأرض وطنه.
- إلى كل إنسان أراد الحرية والكرامة والعزة، ولم يرضخ للذل والظلم والعدوان.
- إلى كل من أضاء دربي بالدعاء والنصح، وساندني في كل خطوات نجاحي.
- إلى والدي الغائب الحاضر الذي علمني معنا الحياة، ووالدتي التي ملأت وأضاءت دربي بالحنان.
- إلى زوجي ورفيق دربي الذي كان لي سندا وداعما في مسيرتي التعليمية .
- إلى أبنائي وحلم حياتي الذين أهدوني كل أوقاتهم.
- إلى أساتذتي الأكارم في برنامج الدراسات العربية الذين نهلت من معين علمهم فكانوا بوصلتي في مسيرتي الأكاديمية .
- إلى كلّ هؤلاء أهدي هذا الجهد المتواضع .

إقرار:

أقر أنا معدّة الرسالة أنها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تمّت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.

التوقيع:.....

الاسم: هبة أسامة سعيد سمور

التاريخ: 2016/5/15م

شكر وعرفان

الحمد لله الذي وهبني من وافر علمه علما أتمنى من الله أن ينفعني به في الدنيا والآخرة .. وانطلاقاً من حديث النبي مُحمدٍ صلى الله عليه وسلم "من لا يشكر الناس لا يشكر الله".

أتقدم بوافر الشكر والعرفان إلى أساتذتي الأكارم الذين أشرفوا على دراستي وقدموا لي النصح والتوجيه والإرشاد .. وأخص بالذكر الدكتور أحمد أبو ديه الذي لم يبخل بوقته وعلمه، فقدم لي توجيهاته العلمية وإشاراته الأكاديمية وتصويباته الفنية التي لولاها لما وصلت هذه الدراسة إلى ما وصلت إليه.

كما أتقدم بالشكر والتقدير لأساتذتي أعضاء هيئة التدريس في جامعة القدس على نصائحهم الجليلة لي خلال إعداد الدراسة، والشكر موصول أيضا إلى كل من ساعدني على إتمام هذه الرسالة واخص بالذكر زميلي وأخي حذيفة رمضان الذي ساعدني على استكمال دراستي ومناقشتها.

كما وأتقدم بالشكر الجزيل إلى كافة المؤسسات النسوية والعاملين فيها داخل الأراضي الفلسطينية وكل من ساهم في انجاز وإنجاح هذه الدراسة،

سائلة الله عز وجل لهم جميعا التوفيق والسداد.

الباحثة

الملخّص

تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على دور المؤسسات النسوية الفلسطينية في مواجهة العنف ضد المرأة في المجتمع الفلسطيني، وبيان ابرز أشكال العنف الموجّه ضدها، وتأثيراته عليها، والأسباب الكامنة وراء تزايد قضايا العنف ضد المرأة في المجتمع الفلسطيني، وأهم نشاطات المؤسسات النسوية وبرامجها التي تحدّ من العنف ضد المرأة الفلسطينية، والعقبات التي تواجهها في هذا المجال.

تعتمد الدراسة المنهج الوصفي نظراً لملائمة هذا المنهج في دراسة الظواهر الاجتماعية، كما اعتمدت الدراسة اداة المقابلة مع صناع القرار من رؤساء ومسؤولي المؤسسات والجمعيات النسوية الفلسطينية.

بينت نتائج الدراسة أنّ المرأة الفلسطينية تعاني من عنف داخل الأسرة والمجتمع، الاضافة إلى عنف الاحتلال، وأنّ العنف الموجّه ضد المرأة يساهم بشكل كبير في الحدّ من مقدرتها على المساهمة في عملية التنمية بكافة أشكالها، علاوة على أنّ القوانين المطبقة في الأراضي الفلسطينية سواء في الضفة الغربية أو في قطاع غزة يتعاملان مع المرأة على أنها قاصر، وأنّها تابعة للرجل.

كما بينت الدراسة ان هنالك امتناعا من قبل النساء عن التوجه إلى الجمعيات النسوية في حال تعرضهن للعنف، حيث يفضلن اللجوء إلى الأقارب أو رجال الدين أو رجال الإصلاح، وهو مؤشر لعدم وجود ثقة بين المؤسسات النسوية والنساء المعنّفات. علماً أن المؤسسات النسوية تعمل على تطوير نظام وآليات حماية بالتنسيق مع المؤسسات الرسمية.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات للحد من ظاهرة العنف ضد المرأة الفلسطينية، أهمها ضرورة إعادة النظر بقانون الأحوال الشخصية وقانون العقوبات المعمول بها في الأراضي الفلسطينية، بحيث تصبح ملبية لحاجة الأسرة بشكل عام، وتمنع العنف ضد المرأة. وضرورة ان تقوم المؤسسات النسوية بتوعية المرأة بحقوقها المدنية والشرعية، خصوصا ما يتعلق بالإرث والملكية والحضانة وغيرها، والضغط لسن التشريعات والقوانين الرادعة للحد من الاعتداء على المرأة، خصوصا في حالات القتل على خلفية الشرف، وضرورة وضع منهجية عمل تشتمل على برامج متنوعة تتضمن مشاركة المرأة في الحياة السياسية في فلسطين، وتغطي مجالات وجوانب متعددة كالتوعية والإعلام والإرشاد النفسي والقانوني.

The role of Palestinian women institutions in facing violence against women in Palestinian society 1994-2014

Prepared by: Hiba Osama Said Samour
Supervised by: Dr. Ahmad Abu Dayyah

Abstract

This study seeks to identify the role of Palestinian women institutions in facing violence against women in Palestinian society, stating the most prominent forms of violence against them, its impacts on them, the underlying reasons behind the increasing average of violent issues against women in Palestinian society, in addition to the most important activities and programs of these institutions in reducing violence against women, and the obstacles these institutions confront in this field.

The study adopted the descriptive analytical approach due to its convenience in studying social phenomena. The Study has also adopted the tool of interviews with decision-makers, particularly, with the heads and officials in Palestinian women associations and institutions.

Results of the study indicate that Palestinian woman suffers from violence in family and society, not to mention, the violence of occupation. Results show that violence against women greatly contributes in reducing their ability in contributing in the development process including all its forms. Furthermore, the applicable laws in Palestine, whether in the West Bank or Gaza Strip, deal with women as minors and followers to men at all life phases.

The study also shows that women refrain from going to women association in the event of being exposed to violence; they prefer to resort to relatives, men of religion, or reform men. This indicates the absence of trust between women institutions and women exposed to violence, providing that women institutions are working on developing a protection system and mechanism in coordination with the official institutions.

The Study came up with a set of recommendations to reduce the phenomenon of violence against women. Most importantly, reconsidering the Personal Status Law and the penalties acts applicable in the Palestinian territories so that it meets the families' needs in general, and prevent violence against women, in addition to the necessity of raising awareness of women in connection to their legal and civil rights by women institutions, in particular, in connection to inheritance, ownership, and custody, making pressure to stipulate legislations and laws that shall deter and reduce violence against women, particularly, honor killings, in addition to the necessity to set up a work methodology including various programs of women participation in political life in Palestine, and covering various fields and aspects, such as awareness, media, psychological and legal guidance.

الفصل الأول

خلفية الدراسة

1.1 المقدمة:

تشكل المرأة إحدى المكونات الأساسية الهامة لكافة المجتمعات، فهي على احتكاك دائم مع كافة أفراد الأسرة، وخصوصا الأطفال، كما لها تأثير على محيطها بشكل كامل؛ فهي الزوجة والأخت والأم... من هنا تأتي أهمية تمتعها بحرية واستقرار وراحة نفسية وبدنية،. ونظراً لأهمية المرأة في عملية البناء الاجتماعي، إضافة إلى دورها وأهميتها في عملية التنمية الاجتماعية، وكونها تشكل نصف المجتمع من الناحية العددية، وتأثيرها المباشر على النصف الآخر من المجتمع، فإنه من الضروري أن تُوفّر لها البيئة المناسبة للحياة، بعيداً عن أي عنف أو إهانة لتتمكنَ من أداء دورها في البناء الاجتماعي بشكل فعال (قريشي وأبي مولود، 2003).

اختلفت أدوار المرأة ووضعها المجتمعي من حقبة إلى أخرى، ومن منطقة إلى أخرى نظرا للتباين الثقافي والحضاري ومستوى التنمية والتعليم، ليأخذ شكلا ومضمونا ينسجم مع المرحلة التي تمر بها، أو المجتمع الذي تعيش فيه، ففي أواخر القرن العشرين صعدت قضية المرأة وتطوُّر وضعها إلى

مستوى مهم باعتبارها عنصرا فاعلا ومهما وشريكا في التنمية وتقدم المجتمع، وخصوصا في أوساط المؤسسات وأصحاب القرار في المجتمعات الغربية، حيث فرضت قضايا المرأة نفسها على جدول أعمال المؤتمرات الدولية ذات الصلة بكافة أشكالها الحكومي وغير الحكومي؛ للنهوض بالمرأة من خلال تمكينها وضمان مشاركتها الفعلية بعملية التنمية، وصولا لتقليص الفجوة بينها وبين الرجل، وذلك من خلال العمل على إدخال إصلاحات في التشريعات والقوانين ذات الصلة بالمرأة (الأحمد، 2001).

و تعانى النساء من العنف، وخاصة الإيذاء الجسدي و النفسي الذي يبلغ حد فقدان الحياة أحيانا في كافة أنحاء العالم، مما يجعل بعض المجتمعات تتحمل التكلفة الاقتصادية المترتبة على علاج النساء الناجيات من العنف وإعادة تأهيلهن، وتؤدي الظاهرة أيضا إلى ضعف مشاركة النساء في التنمية، وإلى ضعف إنتاجهن، فضلا عن تحمل المجتمعات لتبعات ملاحقة مرتكبي العنف. هذا بالإضافة إلى الثمن الباهظ الذي يدفعه الأفراد الذين يتعرضون للصدمات. وفي حين ينتشر العنف انتشارا واسعا، فإنه يقع على الأطراف المعنية الحكومية وغير الحكومية دور أساسي في مواجهة ظاهرة العنف، وذلك من أجل تمكين النساء من العيش في بيئة خالية من العنف، ولتنمية مجتمعات آمنة و منتجة. وتوفير الظروف الآمنة للنساء ولكافة أفراد المجتمع تعد من المبادئ الأساسية التي يتضمنها القانون الدولي والاتفاقيات الدولية (حسن، 2009).

وعلت الأصوات المطالبة بحق النساء في حياة خالية من العنف، وتفاوتت نسب الاستجابة بين مجتمع وآخر، وبين بيئة وأخرى. وأُعيد النظر في العقود الأخيرة في مسؤولية الدولة عن حماية حقوق الإنسان، وضمان تنفيذها، فظهر مفهوم العناية الواجبة بوصفه أداة للتنفيذ الفعال لحقوق المرأة، فكان أن اعتُمد هذا المفهوم من قبل إعلان القضاء على العنف ضد المرأة الصادر عام 1993 وغيره من الصكوك الدولية، كمعيار لتقييم مدى التزام الدولة بإيلاء مسألة العنف ضد المرأة ما يلزم من العناية،

عبر اتخاذ إجراءات لمنعه وحماية المرأة منه، ومعاقبة ممارسيه وتعويض ضحاياه، فالتحدي الراهن في مجال مكافحة العنف ضد المرأة يتمثل في تنفيذ معايير حقوق الإنسان المعمول بها حالياً لكفالة معالجة أسبابه الجذرية وعواقبه على مختلف الأصعدة، بدءاً بالبيت وانتهاءً بالساحة عبر الوطنية (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الإسكوا"، 2013).

وتعدُّ المرأة الفلسطينية من أكثر النساء معاناة من العنف، ففي فلسطين تعاني المرأة بشكل يومي من العنف الذي يسببه الاحتلال الإسرائيلي لها ولأبناء شعبها، ومن مظاهر المعاناة فقدانها للهوية الشخصية، وفقدانها لحريتها في التنقل الداخلي والعمل والسفر، بحيث لا يتم ذلك إلا بتصاريح من الحكم العسكري الإسرائيلي، الذي يشن عليها حملة عنف قوية بإجراءاته القمعية، وتحرشاته المختلفة، كما تتعرض إلى الاضطهاد من طرف الأسرة التي تمارس ضدها أنواعا متعددة من العنف، وسيطرة كبيرة تكبل تصرفاتها وحريتها الشخصية (عاصي، 2009).

ولقد ازداد العمل النسائي الفلسطيني لمكافحة العنف ضد المرأة في المجتمع الفلسطيني، لتمكينها من أداء دورها بشكل يتلاءم مع وضعها كشريك في الحياة والتنمية منذ الثمانينيات من القرن الماضي (الأحمد، 2001).

هناك العديد من المنظمات والمؤسسات النسوية الفلسطينية، التي تقدم الدعم لدور المرأة وحقوقها ومكافحة جميع أشكال العنف وأنواعه، التي تقلل من شأن المرأة في المجتمع الفلسطيني. كما تهدف للحد من تعرض المرأة الفلسطينية لكافة أشكال التهميش، حيث أن المرأة لا يعزز دورها في مجتمعها، إلا بالقضاء على كافة أنواع التمييز والعنف الممارس ضدها، ورغم ذلك لم تستطع الجمعيات

والمؤسسات مواجهة الكثير من قضايا العنف وجرائمه ضد المرأة، والحد منها في المجتمع الفلسطيني (الرقب، 2010).

وترتكز الدراسة في فصولها على دور المؤسسات النسوية في مواجهة واقع المرأة الفلسطينية المعنفة في المجتمع الفلسطيني خلال الفترة 1994 – 2014، ودراسة هذه المشكلة كأحد أهم المشاكل الاجتماعية التي تواجه المجتمع الفلسطيني، كما وتبين الدراسة دور المؤسسات النسوية في كونها قوى ضاغطة هدفها التأثير على أصحاب القرار لإعادة صياغة التشريعات والقوانين التي تحمي المرأة وتوفر لها فرصاً للنهوض والتقدم والمشاركة في عملية التنمية داخل المجتمع.

2.1 مبررات الدراسة

- انتشار العنف وتصاعده ضد المرأة الفلسطينية خاصة في السنوات الأخيرة.
- وجود ثغرات في التشريعات المعمول بها في الأراضي الفلسطينية للحد من العنف الموجه ضد المرأة الفلسطينية.
- عدم قدرة المؤسسات النسوية على الحد من العنف ضد المرأة الفلسطينية.

3 .1 أهمية الدراسة

تظهر أهمية الدراسة من خلال العديد من الجوانب التي تحتويها وهي كالتالي:

- كونها تبرز ظاهرة العنف ضد المرأة الفلسطينية وأهم أشكاله وتأثيراته على المرأة المعنفه في المجتمع الفلسطيني.
- الفائدة التي يمكن ان تعود على المؤسسات النسوية العاملة في مجال مواجهة العنف ضد المرأة الفلسطينية، من بيان اهمية الدور الذي تقوم به الامر الذي يعزز من نشاطها وبرامجها وتذليل العقبات التي تقف عائق أمامها.
- اهمية ما تقدمه من نتائج وتوصيات في المساعده على الحد من العنف الموجه ضد المرأة في المجتمع الفلسطيني.

4.1 أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق هدف رئيس يتمثل في التعرف على دور المؤسسات النسوية الفلسطينية في مواجهة العنف ضد المرأة في المجتمع الفلسطيني، بالإضافة إلى عدد من الأهداف الفرعية الآتية:

- بيان أشكال العنف الممارس ضد المرأة الفلسطينية.
- تحديد أسباب العنف ضد المرأة الفلسطينية، وتأثيراته الواقعة على المرأة المعنفة.
- التعرف على المعيقات التي تواجه المؤسسات والأفراد المهتمين بشؤون المرأة، ويسعون إلى تمكينها والنهوض بها.
- التعرف على آليات تشكيل قوى ضاغطة لسن تشريعات ضمن خطط وبرامج المؤسسات النسوية من شأنها تحسين أوضاع المرأة الفلسطينية في ظل الظروف الاستثنائية التي تمر بها.

5.1 مشكلة الدراسة:

تتمثل إشكالية الدراسة في البحث حول دور المؤسسات النسوية في مواجهة قضايا العنف الموجه ضد المرأة في المجتمع الفلسطيني، حيث تسعى الدراسة إلى الإجابة على سؤال رئيس وهو: ما هو دور المؤسسات النسوية الفلسطينية في مواجهة والحد من العنف ضد المرأة الفلسطينية؟

6.1 أسئلة الدراسة:

السؤال الرئيسي للدراسة: ما دور المؤسسات النسوية الفلسطينية في مواجهة العنف ضد المرأة الفلسطينية 1994-2014؟

لتحقيق أهداف الدراسة طرحت الدراسة مجموعة من التساؤلات التي ستجيب عنها، وهي:

1. ما أبرز أشكال العنف ضد المرأة في المجتمع الفلسطيني، وما أهم التأثيرات الواقعة على المرأة الفلسطينية؟
2. ما الأسباب الكامنة وراء بروز قضايا العنف ضد المرأة في المجتمع الفلسطيني؟
3. ما هي أبرز خطط وبرامج المؤسسات النسوية للحد من العنف ضد المرأة الفلسطينية؟
4. ما المعوقات الرئيسية التي تحد من قدرة المؤسسات النسوية على مواجهة العنف ضد المرأة الفلسطينية؟

7.1 منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة المنهج الوصفي، نظراً لملاءمة هذا المنهج لدراسة الظواهر الاجتماعية، حيث يجري وصف العنف الذي تعيشه المرأة الفلسطينية، وتفسير هذا الواقع استنادا إلى المعلومات المتوفرة من المراجع، وتشمل أدبيات المؤسسات النسوية والتشريعات ذات الصلة، والأدبيات التي تتحدث عن قضايا العنف.

إضافة إلى ذلك، اعتمدت الدراسة المقابلات مع أصحاب القرار في المؤسسات والجمعيات والمسؤولين الحكوميين، وخصوصا ممن هم في موقع صنع القرار للاطلاع على دور المؤسسات وما تم إنجازه بخصوص الحد من العنف الموجه ضد النساء، والنهوض بالمرأة لتصبح شريكا فعالا في عملية البناء.